الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-55
8 فبراير 2002
الأصل: بالفرنسية

البنود 3 (أ) و3 (ب) و3 (ج) و3 (د) من جدول الأعمال **اللجنة 4**

الجمهورية الغابونية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

1 مقدمة

بعد مرور ثمانية عشر عاماً على إعداد تقرير "الحلقة المفقودة" (تقرير اللجنة المستقلة للتنمية العالمية للاتصالات)، لنا اليوم أن نتساءل هل يمكن فعلاً تحقيق الهدف المحدد، ألا وهو "*توفير هاتف في متناول كل إنسان في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين*".

وإذا كانت بلدان معينة في طريقها إلى تحقيق هذا الهدف، فإن التفاوت بينها وبين البلدان الأقل حظاً لا ينفك يتزايد.

بيد أن من الخطأ الاعتقاد بأن البلدان الأقل حظاً، والمنتمية في معظمها إلى العالم الثالث، لم تحرك ساكناً للحد من هذا التفاوت.

ففي عصر احتكارات الدولة، من خلال الوزارات والمكاتب والهيئات الحكومية أو شبه الحكومية الأخرى، اتُخذت مبادرات متعددة الأشكال لجعل هذه البلدان تستفيد من المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بتنمية قطاعات الاتصالات فيها.

وفي مواجهة التطورات الكبيرة التي شهدها المجالان التكنولوجي والهيكلي، والتي اتسمت على وجه الخصوص بتقارب الاتصالات والخدمات الإذاعية والمعلوماتية، ونجم عنها ظهور خدمات جديدة (الإنترنت، وتعدد الوسائط، والتعليم عن بعد، والطب عن بعد، وما إلى ذلك...)، عكفت تلك البلدان، في الفترة الأخيرة أيضاً، بسرعة وبوسائل مختلفة على إعادة تنظيم قطاعات الاتصالات فيها عن طريق إنشاء هيئات تنظيم وضبط وتهيئة الظروف المؤاتية للخصخصة وتحرير الأسواق وفتحها للمنافسة.

وترى السلطات السياسية العليا اليوم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهي أنظمة ناجمة عن تطور تكنولوجيات الاتصالات، تمثل فرصاً يمكن أن تسهم في توسيع نطاق الاتصالات في البلدان النامية.

ووجود مدارس تدريبية منذ عدة سنوات في معظم هذه البلدان، يتسم بعضها بطابع شبه إقليمي أو إقليمي، يشهد على الأولوية التي تحظى بها مسائل التدريب والموارد البشرية.

وبالإشارة مثلاً إلى المنطقة دال (إفريقيا)، فإن عبارات من قبيل "*النهضة الإفريقية*"، و"*الحد من الفجوة الرقمية في إفريقيا*"، وما إلى ذلك... تشكل شعارات لا شك في أن الغرض منها هو ضرورة أن تسعى بلدان هذه المنطقة على وجه السرعة إلى الحد من الفارق في التنمية بينها وبين البلدان التي أخذت بناصية هذه التكنولوجيات.

وقد دأب الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لدوره المحدد في الدستور، من خلال مكتب تنمية الاتصالات التابع لقطاع تنمية الاتصالات، على تقديم المساعدة بدرجات متفاوتة إلى البلدان النامية في الحد من تأخرها في تنمية الاتصالات.

ويأتي عقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات–2002، وهو مؤتمر يتسم بأهمية خاصة تماماً، في الوقت المناسب حيث إنه يشكل بالنسبة إلى هذه البلدان مناسبة لكي تطلب من مكتب تنمية الاتصالات أن يضطلع في إطار برامجه، بأنشطة إضافية يمكنها تحسين قطاعات الاتصالات لتعزيز التنمية.

2 مقترحات

تتعلق المقترحات الواردة أدناه بالمجالات التالية:

- تطوير البنية الأساسية وإدخال تكنولوجيات وخدمات جديدة؛
- مسائل السياسات العامة وتنظيم الاتصالات؛
- النفاذ للجميع وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- إدارة وتنمية الموارد البشرية.

1.2 زيادة آليات تمويل تنمية الاتصالات من جانب القطاع الخاص في البلدان النامية

لا مندوحة عن إنشاء بنى أساسية جيدة الأداء ويعول عليها للاتصالات للحد من الفجوة الرقمية وزيادة كثافة الاتصالات الهاتفية.

وفي ظل عصر العولمة، الذي يتسم خاصة بنهاية احتكارات الدولة فيما يتعلق بالاتصالات، يُشار بأن تشارك شركات القطاع الخاص، المستفيدة بأكبر درجة من إنهاء احتكارات الدولة، مشاركة أكبر في عملية تمويل البنية الأساسية للاتصالات في البلدان النامية.

وينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يواصل الأنشطة التي اضطلع بها مؤخراً في هذا الإطار (فيما يتعلق بتمويل الاتصالات في البلدان التي تكون كثافة الاتصالات فيها ضعيفة)، مع ضمان استفادة جميع البلدان النامية في الوقت ذاته على أساس برنامج معد سلفاً. ويمكن أن تسهم هذه المبادرة بشكل محدد وملموس في الحد من الفجوة الرقمية.

2.2 مسائل السياسة العامة وتنظيم الاتصالات

نفذ مكتب تنمية الاتصالات بنجاح البرنامج 1 من خطة عمل فاليتا. وتشهد على ذلك الاجتماعات التي عقدت، والمقرر عقدها في مختلف المناطق وفي جنيف، التي تتناول إصلاح الاتصالات وتشريعاتها وتنظيمها.

بيد أنه ينبغي تعزيز هذا البرنامج لتمكين البلدان النامية من إعادة تشكيل قطاع الاتصالات فيها بنجاح. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي التركيز على النقاط التالية:

1) توفير الخبراء للمساعدة على وضع قواعد تنظيمية فعالة ومن شأنها الإسهام في تطوير البنية الأساسية، وتعزيز توفير الخدمة للجميع، وتخفيض التعريفات، مع التشجيع على التنافس في الوقت ذاته؛

2) مساعدة هيئات تقرير القواعد التنظيمية في أن تتوفر لها آليات خليقة بأن تكفل استقلال الهيئات التنظيمية وشفافية القرارات التي تتخذها؛

3) إثراء قواعد البيانات الموجودة بإدراج مؤشرات تمكّن من عقد مقارنات بين التجارب المختلفة في مجال الاتصالات؛

4) دراسة آثار الخصخصة.

3.2 النفاذ للجميع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يقوم، إلى جانب تعزيز أنشطته في إنشاء شبكات اتصالات فعالة ويُعتمد عليها وقادرة على تعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بتركيز مساعداته المقدمة إلى البلدان النامية في المجالات التالية:

1) المساعدة في اختيار الأهداف الرامية إلى تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإثارة اهتمام المؤسسات المالية بالمشاركة في تحقيق هذه الأهداف؛

2) تحويل مشاريع أنشطة الخدمات الجديدة والأنظمة الجديدة (الإنترنت، والطب عن بعد، والتعليم عن بعد، وما إلى ذلك...) إلى برامج محددة، وإشراك الهيئات المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية واليونسكو في تنفيذ هذه البرامج؛

3) المساعدة في اعتماد إطار قانوني ملائم يتناول جميع المسائل المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مع التشجيع في الوقت ذاته على التدريب في هذا المجال؛

4) تحديد نماذج تعريفية من شأنها التشجيع على النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

4.2 إدارة وتنمية الموارد البشرية

تتطلب التغيرات والنتائج المتلاحقة في قطاع الاتصالات أن يتكيف العاملون في هذا المجال بشكل دائم مع هذا التطور، لا سيما عندما يكون العاملون من هيئات مشغلة وموردي خدمات وهيئات تنظيمية في بلدان نامية.

وبالنظر إلى هذه الحالة، ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يستهل الأنشطة التالية لصالح تلك البلدان:

1) تقديم المساعدة في توفير الموارد البشرية فيما يتعلق بإدارة الاتصالات، ومعلومات الاتصالات، ومسائل السياسة العامة، والمسائل التنظيمية، وكذلك في وضع مبادئ توجيهية حديثة في مجال تنمية الموارد البشرية/إدارة الموارد البشرية (خطط توجيهية، وتقييم الأداء، والتخطيط الوظيفي، وأنظمة معلومات الإدارة)؛

2) تقديم المساعدة في استخدام أدوات تدريبية على أساس التقنيات الحديثة (التعليم عن بعد/الثقافة السيبرانية)، ودعم مبادرة مراكز التدريب على الإنترنت، والاستعانة بالكفاءات والخبرة المتخصصة المتاحة في المناطق والمناطق الفرعية، وتحقيق التآزر بين مصنعي/موردي الأجهزة ومراكز التدريب؛

3) العمل على زيادة تطوير مراكز التميّز من أجل إنشاء شبكة تميز، والعمل دون تباطؤ على إعداد مشاريع شبه إقليمية لإنشاء مدارس/مراكز جديدة للتدريب العالي في مجال الاتصالات؛

4) تنظيم اجتماعات وورش عمل وحلقات دراسية لحفز التعاون، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة الموارد البشرية/تنمية الموارد البشرية.